وفي الخانية قبيل فصل القسم انه لو قضى بنفذ قضاؤه في اظهر الروايتين وكذا في الفصول العمادية وفي فصول الاستروشني في الفصل الثاني القاضي اذا قضى على الغايب وهو لا يرى ذلك لا ينفذ وقال ابو يوسف ينفذ وذكر الفضلي قول ابي حنيفة مع قول ابي يوسف وعليه الفتوى وفي التاتارخانية عن الصغرى قال ظهير الدين في نفاذ القضا على الغايب روايتان ونحن نفتي انه لا ينفذ حتى لا يظلموا الهدم مذهب اصحابنا كذا في التتمة والمنية وغيرها وفي المنية وقيل الا ان يراه القاضي فيقضي به فحينئذ ينفذ وفي فتح القدير ما حاصله ان القضا على الغايب لا يدفع من ينفذ قاضيا اخر لان الخلاف في نقض القضا وعلى هذا فالثبوت يحتاج الى تنفيذ قاضٍ آخر لصيرورته حكما غير قابل للنقض ①

وفي الدر المختار ما نصه ولو قضى على غايب بلا نايب ينفذ في الظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره منلا خسرو في باب خيار العيب وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد وفي المنية والبزازية وفتح القدير وعليه الفتوى ورجح في الفتح نوفه على امضا قاض آخر وفي البحر والمعتمد ان القضا على الغايب لا يجوز الا لضرورة وهي في خمس مسايل استرى بالخيار فتوارى حلف ليوفينه اليوم فتغيب الذاهب جعل امره بيده ان لم تصل نفقتها فتغيبت الخامسة اذا توارى الخصم فالمتاخرون ان القاضي ينصب وكيلا في الكل وهو قول الثاني خانية قلت وينقل شراح الوهبانية عن شرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي يحتم بينه هذه يراها ثم ينصب الوكيل انتهى

الحمد لله ما قول كم رضي الله عنكم ونفع بكم في رجل اغضبته زوجته وخرج من المحل الذي هي فيه الى محل آخر فغار ضيفه صهرته وطلبت منه الرجوع فقال لها ان رجعت الى هذا المكان فهي طالق بالثلاث الا ثم خير ثم رجع في وقت آخر الى ذلك المحل الذي غار ضيفه صهرته فيه لصلاة الفجر فصلاها فهل يقع عليه طلاق برجوعه الى المحل الذي صلى فيه ام لا افيدوا

طلاق

هو المجيب بالخير

قوله الا ثم خير استثنا من الشرط والاستثنا تكلم بالباقي بعد الثنيا فقوله ان رجعت الدرة غير الخير وخصوص هذا المكان بالمكان الذي كان معها فيه وخرج عنه ظاهر خصوصا مع قرينة لفظ الرجوع وكذا لفظ اخر من قوله ظاهر فلو وصل الى ذلك المكان بخير لم يقع طلاق فيما لا اولى اذا وصل الى غير ذلك المكان لافضل الخيرات وهو الصلاة لا يقع طلاق ② كتبه الفقير محمد سعد الله

الحمد لله قال الامام الفخر الرازي رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى ما يفعل الله بعذابكم ان شكرتم وآمنتم وكان الله شاكرا عليما ① المسئلة الثالثة دلت هذه الآية على انه لا يعذب صاحب الكبيرة لانا نفوض الكلام فيمن شكر وآمن ثم قدم على الشرب والزنا فهذا اوجب انه لا يعاقب بدليل قوله تعالى ما يفعل الله بعذابكم ان شكرتم وآمنتم فان قال قابل لا نسلم ان صاحب الكبيرة مومن فقد ذكرنا الوجوه الكثيرة في هذا الباب على انه مومن انتهى ما قاله

ثبات

الحمد لله هو المعين

يظهر بعد تسليم عموم خطاب الآية انتفا الدلالة على نفي تعذيب صاحبها المتحقق بها وبيانه ان يقال اذا حصل منه كل من الايمان والشكر المعتبر في هذا المقام ثم صدر منه ذلك الاقدام عليهما عيادا بالله تعالى فقد انتفى عنه ذلك الحاصل المتفرع عليه معنى انتفا العذاب المفهوم من الاستفهام الظاهر في ضرورة انه هنا فات للشكر عليها لا يخفى اما اذا تحقق منه بعد ما به تحصل ذلك الحاصل فنفي العقاب محل وفاق بين الاصحاب اذ لم يبق بعد تحققه الكذا بي الا مجرد الصورة ولا عبرة بها بالاتفاق تعقب الاقدام ذلك الحاصل لا ينافي في القول بحصوله لانه في به اقول يدفعه جانب الايمان وهو المستعان في سابر الاحيان انتهى ومن خطه نقلت

ثبات

مسئل

ما قولكم في رجل ركب البحر فصابه شدة فنذر ان ركبه ثانيا فكل امراة يتزوجها تكون طالقا فركب البحر مرارا قبل ان يتزوج ثم تزوج ثم ركبه ايضا فهل تطلق منه هذه المراة ام تسقط اليمين بالركوب الاول افتونا

طلاق

هو الحاكم الفتاح

في التتمة اذا قال ان كلمت فلانا فكل امراة اتزوجها فهي طالق فالكلام شرط الانعقاد والتزوج شرط الانحلال وفي البحر لو قال ان فعلت كذا فكل امراة الى آخر ما تقدم فالحلف بالفعل طلاق التزوجة بعده ففي الصورة المذكورة انعقد اليمين بعد الركوب ويحل بعد التزوج فتطلق الان لو نوى تقدم التزوج على ذكر الركوب كما في البحر ايضا ① كتبه محمد سعد الله

ثبات

ما قولكم رضي الله عنكم فيما اذا ادان السيد عبده المحجور او المدبر شيا من النقدين واذن له في شراء شيء ثم اعتقه على التفصيلين فهل للسيد بعد العتق اخذ ما اداه في حال الملك او التدبير هل اذا اشترى العبد

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)